

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

عدد القضية: 79548

تاريخه: 2026/01/06

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي :

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم في 2024/11/28 من الأستاذ \*\*\* المحامي

لدى التعقيب

في حق

شركة \*\*\* شخص ممثله القانوني الكائن \*\*\*

ضد:

\*\*\* محل مخبرته مكتب محاميه الأستاذ \*\*\* الكائن \*\*\*\*

طعنا في القرار الاستئنافي الشغلي عدد 2904 الصادر عن محكمة الاستئناف بباجة بتاريخ 2024/01/16 و القاضي نصه " قضت المحكمة نهائيا بقبول الاستئناف الأصلي والعرضي شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي وإجراء العمل به وحمل المصاريف القانونية على المستأنفة في شخص ممثلها القانوني وتغريمها لفائدة المستأنف ضده بخمسمائة دينار (500.000د) لقاء أتعاب التقاضي وأجرة المحاماة "

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المقدمة في 2024/12/26 و المبلغة للمعقب ضده وعلى نسخة الحكم المطعون فيه وعلى بقية الوثائق المقدمة طبق مقتضيات الفصل 185 من م م

م ت

وبعد الاطلاع على مذكرة الرد على تلك المستندات المحررة من قبل الأستاذ \*\*\* في حق المعقب ضده و الرامية الى طلب رفض مطلب التعقيب اصلا

وبعد الاطلاع على ملحوظات الادعاء العام الرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا و رفضه اصلا

وبعد الاطلاع على أوراق القضية و المفاوضات بحجرة الشورى صرح بما يلي:

### من حيث الشكل:

حيث استوفى مطلب التعقيب جميع أوضاعه وصيغته القانونية طبق أحكام الفصول 175 وما بعده من م م م ت وتعين قبوله شكلا.

### من حيث الاصل :

حيث تفيد وقائع القضية كيفما اوردها القرار المنتقد والاوراق التي انبنى عليها قيام المدعي في الاصل (المعقب ضده الان) لدى الدائرة الشغلية بالمحكمة الابتدائية بباجة عارضا بواسطة نائبه انه انتدب لدى المطلوبة منذ 2012/03/16 و باجرة شهرية تدرجت الى حدود 640.817 دينار و تواصل عمله الى تاريخ طرده من قبل المطلوبة في الاصل (المعقب الان ) بدون موجب في 2020/11/10 و ان العلاقة الشغلية ثابتة بموجب عقد الشغل و بطاقات الخلاص و ان طرده كان اثر مطالبته بمستحققاته الشغلية المحكوم بها صلب الحكم عدد 21016 الصادر بتاريخ 2020/07/08 وان واقعة الطرد ثابتة بموجب محضر المعاينة المجرى بتاريخ 2020/11/10 بواسطة عدل التنفيذ الاستاذة \*\*\* حسب رقيمها عدد 4271 مضيفا أنه و طيلة فترة عمله لم يكن يتمتع بجملة المستحققات الشغلية طالبا على اساس ذلك الحكم باعتبار الطرد الذي تعرض له يكتسي صبغة تعسفية و الزام المطلوبة في ش م ق بان تؤدي له المبالغ المالية التالية :

1) 10.253.072 د لقاء غرامة الطرد التعسفي.

2) 517.582 د لقاء غرامة عدم احترام الاعلام بالطرد.

- (3) 2563,208 لقاء مكافأة نهاية الخدمة  
(4) -270.848 د لقاء منحة الغبار  
(5) 182.700 د لقاء منحة الاعياد الرسمية  
(6) 220.100 د لقاء منحة القفة  
(7) 1253.519 د لقاء منحة الانتاج.  
(8) 230.000 د لقاء منحة لباس الشغل.  
(9) 624.629 د لقاء منحة اخر السنة.  
(10) 19.170 د لقاء منحة النقل.  
(11) 1.722 د لقاء منحة الحضور.  
(12) 132.712 د لقاء منحة الراحة السنوية.  
(13) 624.629 د لقاء منحة اخر السنة.  
(14) 250.000 د لقاء منحة لباس الشغل.  
(15) 601.996 لقاء اجرة شهر أفريل 2020  
(16) 5.040 د لقاء الفارق في الاجر  
(17) 1000.000 د لقاء أجرة محاماة و اتعاب تقاضي

كالزامه بان يؤدي له شهادة عمل و حمل المصاريف القانونية عليها و حفظ الحق فيما زاد على ذلك

وحيث بعد استيفاء الاجراءات القانونية اصدرت محكمة البداية حكمها عدد 22139 بتاريخ 2022/11/16 والقاضي "ابتدائيا باعتبار الطرد المسلط على المدعي يكتسي صبغة تعسفية وإلزام المدعى عليها في شخص ممثلها القانوني بأن تؤدي للمدعي المبالغ التالية :

- 1- (5.607.149د) لقاء غرامة الطرد التعسفي  
2. (3.234.849د) لقاء مكافأة نهاية الخدمة

- 3 (640.817 د) لقاء منحة الإعلام بالطرء.
  - 4 (132.712 د) لقاء منحة الراحة السنوية خالصة الأجر.
  - 5 - (182.700) لقاء منحة الأعياد الرسمية.
  - 6 (19.170 د) لقاء منحة النقل.
  - 7 (1.722 د) لقاء منحة الحضور.
  - 8 (1.253.519 د) لقاء منحة الإنتاج.
  - 9 - (230.000 د) لقاء منحة لباس الشغل.
  - 10 (5.040 د) لقاء الفارق في الأجر.
  - 11 (624.629 د) لقاء منحة آخر السنة.
- ( 400.000 ) لقاء أتعاب تقاضي وأجرة محاماة وحمل المصاريف القانونية على المحكوم ضدها وقبول الدعوى المعارضة شكلا ورفضها أصلا.

فأستأنفته المدعى عليها في الأصل فاصدرت محكمة القرار المطعون فيه قرارها المضمن نصه بالطالع فتعقبته المدعى عليها في الأصل بواسطة نائبها القانوني ناعيا عليه ما يلي

### **المطعن الوحيد : الخطأ في تطبيق القانون و ضعف التعليل**

بمقولة ان المعقبة كشركة تستغل المقاطع الحجرية تعتمد في تشغيل عملتها على نظام الثلاث حصص وقد كان ان المعقب ضده الان يشتغل بالحصصة الليلية من الساعة السابعة مساء الى الساعة الثالثة صباحا ولم يعترض هذا الأخير ولم ينف ذلك . غير انه تخلى عن عمله من تلقاء نفسه بعد ان تغير نظام الحصص فاصبح عمله يمتد من الساعة الثالثة صباحا الى الساعة العاشرة نهارا توقيت دخول عملة الحصصة الثالثة و ان ذلك التوقيت لم يرقه لكونه من شأنه ان يجرمه من عمله الثاني بميدان الفلاحة فاختلف سببا للتملص من الالتزام التعاقدي والايهام بطرده من عمله طردا تعسفيا مستندا الى حكم سابق في المستحقات تولى تنفيذه ثم زعم الطرد لإضفاء نوع من الجدية على مزاعمه و ان محضر المعاينة مخالف للاجراءات لان تلقي التصريحات ليست من اختصاص عدل التنفيذ و ان حسب مضمون محضر المعاينة المستند اليه يتضح انه لا وجود لاي

صورة واقعية من صور الطرد وان المعقب سعى فقط الى تكوين حجة لنفسه بنفسه فاراد استباق الاحداث كما اراد التحصيل على اجرة شهر نوفمبر في اليوم العاشر منه بعد أن ذهب في ظنه ان الشركة تستعد للتوقف عن نشاطها فخير ان يصطنع الحجة ويسارع بنشر دعوى الحال للتغطية على تقصيره واخطائه الفادحة واخلاله بنظام سير العمل والامتناع غير المبرر عن تنفيذ الأوامر المتعلقة بالعمل والصادرة بصفة قطعية عن رئيسه في العمل و ان توقيت المعاينة في حد ذاته على الساعة الحادية عشر صباحا وما يليها يثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان العامل لم يلتحق بعمله بالحصّة سواء المسائية او الليلية او الصباحية وانما قدم الى الشركة في توقيت بين احدى الحصتين وليس لغرض العمل وانما فقط للاستفسار ومحاولة التحصيل على أجرته الشهرية قبل موعدها دليلا على عزمه على التخلي عن عمله من تلقاء نفسه و انه لا وجه لاعتبار انقطاع المعقب ضده عن عمله من تلقاء نفسه يمثل طردا تعسفيا بناء على مجرد معاينة خالية من الدليل الفعلي او الوقائع الثابتة ولا تكتسي صبغة الاستجواب القانوني من اهل الاختصاص وهي مجرد حجة ضعيفة صنعها الخصم لنفسه بنفسه مطية للقيام ضد المعقبة وللإثراء على حسابها و طلب نقض القرار المطعون فيه مع الاحالة

و حيث اجاب نائب المعقب ضده بالقول أن واقعة الطرد ثابتة بمقتضى محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ الاستاذة \*\*\* بتاريخ 10 نوفمبر 2020 حسب رقيمها عدد 4271 الذي تضمن أنها قد عاينت أن المسؤول عن الشؤون الادارية بالشركة السيد \*\*\* قد رفض صراحة تمكين المعقب ضده من الالتحاق بمركز عمله، وذلك مثلما هو ثابت من أصل محضر المعاينة المظروف بملف القضية، وأن واقعة الطرد إنما هي واقعة قانونية تثبت بكل وسائل الإثبات و المحضر يمثل حجة رسمية في ما حواه ولا يمكن إثبات خلاف ما تضمنه إلا برميّه بالزور و ان المعقب ضده لا يقوم بأعمال فلاحية مطلقا و أن طرده من عمله تم نكايه فيه بسبب سبق قيامه برفع قضية ضدها للمطالبة بمستحقات اجتماعية ومنحة العمل بالليل موضوع الحكم الشغلي عدد 21016 و الذي حاولت المعقبة الضغط على المعقب ضده وهددته بالطرد أن

تشبث بتنفيذ ذلك الحكم ولما أصر على الحصول على مستحقاته المحكوم بها أقدمت على طرده من عمله. و ان المعقبة لم تنسب له أي خطأ فادح أو هفوة خطيرة في جانبه، كما أنها لم تقم بعرضه على مجلس التأديب، هذا علاوة على أنها لم تقدم ما يفيد أنها قد نهت عليه بصفة قانونية للالتحاق بعمله و أن محكمة القرار المطعون فيه قد ردت على كل هاته الدفعات مبينة ضعفها ووهنها و طلب رفض مطلب التعقيب أصلا

## المحكمة

### عن المطعن الوحيد المأخوذ من الخطأ في تطبيق القانون و ضعف التعليل

حيث دفعت الطاعنة بان المعقب ضده هو من انقطع عن العمل من تلقاء نفسه و ان محكمة القرار المطعون فيه و حينما ارتأت خلاف ذلك معتبرة ان المعقب قد تعرض للطرد التعسفي بناءا على مجرد معاينة عدل تنفيذ لا تكتسي صبغة الاستجواب القانوني تكون قد اورثت قضاءها خطأ في تطبيق القانون فضلا عن ضعف التعليل

و حيث لا جدال ان واقعة تخلي الاجير عن العمل من تلقاء نفسه محمول اثباتها على المؤجر لنفي واقعة الطرد المتمسك بها من قبل الاجير و هو ما يستدعي من قاضي الشغل الموازنة بين مختلف الادلة المعروضة عليه و ترجيح بعضها على بعض بما يراه متماشيا مع الواقع و القانون كل ذلك في نطاق سلطته التقديرية و لا رقابة عليه في ذلك من قبل محكمة القانون شريطة التعليل السليم المستمد مما له اصل ثابت باوراق الملف

وحيث تبين بالرجوع إلى أسانيد القرار المطعون فيه ان محكمة الاستئناف و بعد استعراضها دفعات الطرفين و تمحيصها لمؤيداتها و الموازنة بينها و ترجيح بعضها على البعض الاخر استخلصت في اطار سلطتها التقديرية ثبوت واقعة الطرد التعسفي في حق المعقب ضده استنادا منها الى محضر المعاينة المحرر بواسطة عدل التنفيذ \*\*\* بتاريخ 2020/11/10 الذي تضمن أن عدل التنفيذ قد عاين أن المسؤول عن الشؤون الإدارية بالشركة المدعو \*\*\* قد رفض صراحة تمكين المستأنف

ضده من الالتحاق بمركز عمله. و ردت الدفع المثار من قبل الطاعنة الان بكون المعقب ضده هو من تخلى عن عمله من تلقاء نفسه سيما و ان ملف القضية كان خاليا مما يفيد قيام الطاعنة الان بالتنبيه على العامل بضرورة الرجوع إلى عمله أو مطالبته بتبرير غيابه

وحيث ما انتهت اليه محكمة القرار المطعون فيه من نتيجة له مأخذ صحيح من الواقع و القانون و لا تثريب عليها في ذلك حينما اعتمدت محضر المعاينة المدلى به من قبل المدعي في الاصل (المعقب ضده الان ) على اعتبار ان المحضر المذكور هو حجة رسمية فيما تضمنه من معطيات يعول عليه طالما لم يقع الطعن في صحته برميئه بالزور و هو بذلك حري بالاعتماد

وحيث لم تتضمن مستندات الطعن ما من شأنه ان يوهن القرار المطعون فيه الذي كان سليم المبنى واقعا و قانونا و معللا تعليلا سليما مستمدا مما له اصل ثابت باوراق الملف دون هضم لحقوق الدفاع او خرق للقانون بما يجعله بمنأى عن النقض و اتجه لذلك ردها لعدم وجاهتها و القضاء برفض مطلب التعقيب اصلا

### لهذه الأسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى بجلسة يوم الثلاثاء 2026/01/06 عن الدائرة المدنية الرابعة عشر المترتبة من رئيستها السيدة \*\*\* وعضوية المستشارين السيد \*\*\* و \*\*\* بحضور المدعي العام السيدة \*\*\* وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة \*\*\*\*

وحرر في تاريخه